

دراسات في التاريخ الحضاري لسلطنة المماليك



تأليف: حياة ناصر الحجي

مراجعة: أحمد محمد الطوخي

قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الكويت

الناشر: مكتبة دار العروبة، الكويت، 2011، 364 صفحة

يشتمل الكتاب على افتتاحية بحثية حول كيفية تناول التاريخ الحضاري، وثلاثة فصول؛ الأول تحت عنوان: بعض الأبعاد الاقتصادية لسلطنة المماليك، والثاني: بعض ملامح الأحوال الداخلية في عهد السلطان قايتباي 872-901هـ/ 1468-1496م (دراسة وثائقية)، والثالث: الوضع الإداري لطرابلس في العصر المملوكي 658-923هـ/ 1260-1517م (دراسة وثائقية).

في افتتاحية الكتاب تناولت المؤلفة موضوعاً غاية في الأهمية عن كيفية تناول التاريخ الحضاري؛ فتحدثت عن ماهية التاريخ وكيف أنه ينحصر في ثلاثة أركان أساسية: زمان ومكان وفاعل، وينتج عن التفاعل بين هذه الأركان حدث أو ظاهرة: هي التاريخ. ويظهر التاريخ كحلقات حضارية مطردة في الاتساع والعمق.

ولكل موضوع تاريخي منهجية خاصة ضمن إطار ثلاثي من الذاتية

والتحليل والتوثيق: كما أن للبيئة تأثيراً واضحاً قد يكون إيجابياً أو سلبياً هداماً بالنسبة إلى الفاعل.

ثم تناول المؤلفة أسباب وقوع الأحداث التاريخية والظواهر الحضارية، وقد تختلف هذه الأسباب، إلا أنها في النهاية لا بد أن تؤدي إلى فعل واقع.

أما الظواهر الحضارية فإن فرصة تشابه أسبابها كثيرة، وذلك لارتباطها بالبيئة والطبيعة، وترتبط الأحداث التاريخية والظواهر الحضارية بالأسباب المهيئة لحدوثها، مثل الإنسان ودور العقل في النشاط الإنساني والبيئة، إلى جانب الدين والعلم وتفاعلهما مع السلوك الإنساني، وهو العنصر المحرك للمجتمع الإنساني في دروب التنمية والتطور.

وتؤكد المؤلفة تفاعل الإنسان مع المكان والزمان، وكيف أن الإنسان يعتبر المحرك لغالبية الأحداث. ثم تنتقل إلى دور السلطة وتأثيرها على فكر المؤرخ وإن كان هذا التأثير قد بدأ في التراجع تدريجياً مع إطلاقة العصور الحديثة ودعوة الكتاب إلى تحرير العقل الإنساني من المؤثرات التي تواجهه. ونتيجة لذلك شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين صراعاً واضحاً بين توجهات العقل العربي وتأثيرات الدين والعلم والسلطة؛ بحيث يمكن تأكيد أن العقل العربي يتمتع اليوم بحرية التفكير والتعبير.

وتشير المؤلفة إلى أنه كما يمكن تعرف أسباب الحدث من خلال دراسة أسبابه، فإنه يمكن تعرف أسباب الحديث من خلال دراسة نتائجه، ومن أسباب الأحداث ما هو طبيعي كالزلازل والفيضانات والبراكين، أو قدرتي مثل البيئة الاجتماعية، أو اصطناعي من فكر الإنسان مثل التيارات الأيديولوجية وحركات التمرد...

وتتطرق المؤلفة بعد ذلك إلى الحديث عن أسباب التحول والتغير في التاريخ العربي، وتحددها في سبع نقاط: الإسلام وكيف أنه من أهم العوامل المؤثرة في تاريخ الوطن العربي من الناحية الفكرية والسلوكية وارتباط المسلم بالمجتمع، ثم الفتوحات الإسلامية، وكيف أثرت في نشر العقيدة الإسلامية وأثر ذلك في التغييرات الفكرية والسلوكية في الأمصار الإسلامية، ثم النظم

والمؤسسات حيث تطلب بناء الدولة الإسلامية تنظيم الإدارات الداخلية والعلاقات الخارجية من خلال إرساء قواعد ونظم إدارية ومؤسسات مختلفة لهذا الغرض مثل حكام الأقاليم والدواوين، وكيف ساهم ذلك إيجابياً في استقرار المجتمع الإسلامي. أما الحروب الصليبية التي كانت تمثل تهديداً سافراً للوجود الإسلامي كعقيدة ونظم وحكم، فقد كان لها تأثيرات عميقة على العلاقات الإسلامية الأوروبية، ثم يأتي الجهاد الإسلامي، وما سجله المجاهدون من صفحات مشرقات في سجلات نصره الإسلام والمسلمين.

أما الهيمنة الأجنبية نتيجة انحسار المد السياسي والعسكري للدولة الإسلامية، وتراجع التماسك الاجتماعي، فقد أدى ذلك إلى ظهور حركات المقاومة العربية للعمل على إجلاء المستعمرين حتى جاءت مراحل الاستقلال ليبدأ التاريخ العربي مرحلة جديدة، فظهرت الدولة الحديثة التي تعمل على مواجهة التحديات وقيام مجتمع حضاري متقدم.

وتأخذ المؤلفة من سلطنة المماليك نموذجاً على تطبيق هذه المفاهيم، وكيف حملت هذه السلطنة راية الجهاد ضد الصليبيين والمغول. وكيف ظهر في هذا العصر العديد من الرواد الذين ساهموا في تقدم مسيرة الحضارة الإسلامية، فصنفت الموسوعات، ونبغ عدد كبير من العلماء والفقهاء والقضاة والباحثين. وقد ساهم نظام الأوقاف في تمويل المؤسسات العلمية، والإنفاق على المدارس والخانقاوات والأربطة والزوايا.

كذلك فقد حرص سلاطين المماليك على الاهتمام بتنظيم القضاء، وعمل أصحاب السلطة على توطيد علاقتهم بالعامّة وحمايتهم، وتوفير المواد الغذائية لهم، والنظر في شكاواهم، وتأسيس المرافق العامة لخدمة الري والزراعة والمواصلات وتخفيف الضرائب والمكوس المفروضة عليهم. ووفد التجار الأجانب إلى دولة المماليك، ووصف الرحالة الأجانب الذين زاروا هذه الدولة، أحوال الناس المعيشية وامتدحوها مثل ابن بطوطة وناصر خسرو وابن جبير والرحالة الذين كانوا يفدون من أوروبا أمثال ميشو وماريو اسبوزيتو وبرنارد دو بريد نباخ وغيرهم.

أما الفصل الأول من الكتاب وعنوانه: "بعض الأبعاد الاقتصادية لسلطنة المماليك"، فبعد مقدمة تتحدث المؤلفة عن طبيعة حكم المماليك، وكيف أنه في الوقت الذي ساد فيه طغيان المادة والمصالح الخاصة والرغبة في السلطة والسلطان؛ مما كان له أبلغ الأثر في إضعاف كيان الدولة الإسلامية وتفكيكها - استطاع الغرب أن يحقق وحدة عسكرية كبيرة، محورها الدين والتبعية للسلطة البابوية؛ مما ساعده على النجاح في الاستيلاء على بلاد الشام وإقامة ممالك لاتينية فيها. وأدرك المسلمون أن سر بقائهم ونجاحهم أمام القوى الصليبية يكمن في اتحادهم، الذي بدأ في الظهور في العصر الأيوبي، ثم تحول إلى قوة هجومية في عهد سلاطين المماليك من أجل الحفاظ على الإسلام كعقيدة، والدولة الإسلامية كنظام حكم. وكان نتيجة ذلك النصر الذي حققه صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين في موقعة حطين، وما تلا ذلك من انتصارات حققها المسلمون على القوى الصليبية والمغولية.

ثم تشير المؤلفة إلى أهمية النظام الإقطاعي المملوكي، وكيف اجتهد الأيوبيون ثم المماليك في إعداد الجيوش وتدريبها وتزويدها بالسلاح والعتاد. وكان لتطبيق نظام توزيع الإقطاعات بين المحاربين منذ عهد صلاح الدين، أثره الواضح في انتماء المحاربين إلى أرض الإسلام، بعد أن وزعت عليهم الأرض كل بحسب رتبته العسكرية من خلال عمل التقسيم الإداري للأراضي، وهو ما عرف بـ "الروك الصلاحي".

وفي عهد الناصر بن قلاوون تم مسح جميع الأراضي المصرية، وأعيد توزيعها بين السلطان والأمراء المماليك، وهو ما عرف بـ "الروك الناصري". وقد اقتصر توزيع الإقطاعات في سلطنة المماليك على الأمراء والجند، واختلفت قيمة الإقطاعات باختلاف رتب المقطعين.

وانتقلت الدكتوراة الحجي بعد ذلك إلى الحديث عن مميزات النشاط التجاري، وكيف حرص الملك الفرنسي لويس التاسع بعد هزيمته في المنصورة على التوجه إلى الشام كي يحد من رغبة البنادقة والبيازنة والجنوية في التبادل التجاري مع المسلمين؛ حيث كانت الكيانات الصليبية تعتمد في تموينها على منتجات الساحل الشامي؛ واستأثرت الأساطيل الفرنجية بنقل السلع والبضائع

المختلفة من مواني مصر والشام إلى مواني أوروبا، بينما كان المسلمون يحتكرون التجارة في السلع المشرقية الواردة من شرق آسيا وإفريقيا.

وحرص سلاطين المماليك على تشجيع تجار أوروبا على التردد إلى الأسواق المملوكية، في الوقت ذاته حرص هؤلاء التجار على تأمين تسهيلات في كثير من المعاهدات مع سلاطين المماليك، إلى جانب اهتمام السلاطين بحسن معاملة التجار القادمين إلى ثغور مصر والشام، وقد شهدت مجالس سلاطين المماليك زيارات الكثير من القناصل الأوروبيين بهدف عقد المعاهدات والحصول على أفضل التسهيلات لتجار بلادهم، مثل قنصل البندقية نيقولا زينو. كما أقيمت الفنادق الخاصة بتجار هذه البلاد في المدن المملوكية مثل الإسكندرية التي كان فيها فنادق للجنوبيين والبيازنة والفلورنسيين.

إلى جانب ذلك حرص سلاطين المماليك على استقطاب تجار المشرق مثل الصين والهند وغيرهما، والعمل على توفير الأمن لهم.

وقد نتج عن ازدهار النشاط التجاري ظهور بعض المدن التي اكتسبت أهمية تجارية مثل قوص والإسكندرية ودمياط والفسطاط وعيذاب، ودمشق وحلب وبيروت وطرابلس في بلاد الشام.

ثم انتقلت المؤلفة إلى الحديث عن العلاقات الدبلوماسية الدولية وكيف بدأت هذه العلاقات في الظهور تدريجياً منذ أواخر عصر الوجود الصليبي في ساحل الشام؛ ففي عهد السلطان الظاهر بيبرس (658-676هـ/1260-1277م) توطدت العلاقات مع الإمبراطور باليولوجوس، وتبدلت السفارات بينهما. كذلك بعث الإمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن بسفارة إلى الظاهر بيبرس محملة بالهدايا. كما تبادل الظاهر بيبرس الهدايا والسفارات مع شارل أنجو ملك صقلية. ثم أخذت هذه العلاقات الدبلوماسية تزدهر وتتقدم مع أراغون وقشتالة وصقلية؛ ففي عهد ألفونسو العاشر ملك قشتالة وصل سفيران قشتاليان إلى المنصور قلاوون ومعهما هدية من الخيل والبغال، وتلا ذلك عقد معاهدة دفاعية بين الدولتين، أما الملك جيمس الثاني ملك أراغون فقد عقد معاهدة مع السلطان المملوكي الأشرف خليل بن قلاوون، إلى جانب عقد معاهدة مع جنوة إثر قيام بعض الجنوبيين بعمليات قرصنة ضد التجارة البحرية المملوكية.

وفي نهاية هذا الفصل تشير الدكتورة حياة الحجي إلى أثر الحروب الصليبية في تغيير دور الشعوب في المجتمع الإسلامي؛ فخرجت تلك الشعوب للمشاركة في الأحداث والتمرد على الطامعين ومساعدة السلطة في الدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية، وأدت المقاومة الشعبية في دمشق دوراً كبيراً في الجهاد ضد التتار. كما أصبح للعامة دور واضح في اختيار من يتولى بعض الوظائف الاقتصادية أو الاجتماعية.

أما الفصل الثاني وعنوانه "بعض ملامح الأحوال الداخلية في عهد السلطان قايتباي 872-901هـ/ 1468-1496م - دراسة وثائقية"، فقد بدأت المؤلف بمقدمة ذكرت فيها أن الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على بعض الجوانب المهمة في عهد الأشرف قايتباي، وكيف أن الباحث في هذه الحقبة يخرج بنتيجة واضحة هي أن دولة المماليك في عهد هذا السلطان كانت دولة قوية، محصنة، إلى جانب ثراء فاحش، وصحب ذلك ظهور طبقة من العلماء إلى جانب ما كانت تعانيه الدولة في ذلك العصر من الأخطار الخارجية المترتبة بها.

ثم انتقلت المؤلف إلى الحديث عن الأشرف قايتباي وقدمه إلى مصر وكيف أصبح من ممالك السلطان جقمق، وأهم صفاته الشخصية المتمثلة في العلم والصلاح والحسم، وحرصه - عندما تولى السلطنة - على زيارة مختلف الثغور والمدن لتفقد أحوالها، وإسهامه في عمارة الأماكن المقدسة، حيث أنشأ فيها المدارس والأربطة للفقراء وأسبلة الماء وغيرها. كما كان يخرج لتفقد الأحوال خارج القلعة ليلاً ونهاراً، ويتنقل بين مصر والشام لهذا الغرض، إلى جانب الجهود التي قام بها للقضاء على المركزية في الحكم وشدته مع احترامه للعهود.

ومن الأحداث المهمة التي وقعت في عهد السلطان قايتباي ارتفاع الأسعار، وازدياد التهديدات الخارجية من قبل الممالك التركمانية؛ مما اضطره إلى العمل على أن تكون سلطنة المماليك في حالة تأهب مستمر لمواجهة أي خطر يهددها، وفي عهده ازدادات ثورات العربان في أقاليم مصر الشرقية والغربية والصعيد؛ مما استنزف أموالاً طائلة، واستلزم جهوداً كبيرة للقضاء عليها.

وعمل قايتباي على إشراك العامة في الدفاع عن السلطنة ضد الأخطار الخارجية المحدقة بها، ولذلك حرص على التقرب إليهم؛ فكان يلتقي بهم في شوارع القاهرة، ويؤمهم في الصلاة في المساجد، ويشارك في الجنازات، ويسأل الناس عن أحوالهم دون أن يعرفوه لتكره في لباس مغربي، كما كان يحرص على مساءلة أي شخص تثار حوله الشكوك والشبهات من كبار المسؤولين، ويعاقب كل من يثبت تقصيره أو تعديه الحدود المخولة له.

ومن الملاحظ أن قايتباي قد اهتم بالجانب العمراني؛ فظهرت في عهده مناطق جديدة في القاهرة اختطت لأول مرة مثل منطقة الأزبكية بمنازلها وحدائقها، إلى جانب اهتمامه بتوسيع الطرقات والشوارع، وبناء المساجد والتحصينات العسكرية.

وقد كلفت الحملات الحربية التي كان يوجهها لصدهجمات التركمان والعثمانيين - خزانة الدولة أموالاً كثيرة، إلى جانب ما تكبده المماليك والعامة من جراء تجهيز الجيوش اللازمة لهذا الغرض.

كما تسببت الفتن المتكررة التي كان يقوم بها المماليك الجلبان في اضطراب وتدهور الأحوال الاقتصادية، وكان نتيجة ذلك أنه وقعت في عهد الأشرف قايتباي الكثير من المصادرات للأمراء المماليك وكبار موظفي الدولة.

ومن مظاهر هذا العصر، الموقف الصارم الذي وقفه الأشرف قايتباي من (أولاد الناس)، ويقصد بهم المماليك من أصحاب الإقطاعات والمرتبات الذين لم تكن لهم مساهمات عسكرية في الدفاع عن سلطنة المماليك، ولهذا أجبرهم على دفع جميع نفقات من يقوم بالخدمة العسكرية ومستلزماتهم.

وتميز هذا العصر بظهور شخصيات من المماليك الذين كانوا يهتمون بالعلم والعلماء؛ مما شجع على ظهور عدد كبير من كبار المؤرخين الذين عاصروا السلطان الأشرف قايتباي مثل السخاوي والصيرفي وابن إياس والسيوطي وغيرهم.

أما الفصل الثالث وعنوانه "الوضع الإداري لطرابلس في العصر المملوكي

658-923هـ / 1260-1517م - دراسة وثائقية" ، فقد تناولت المؤلفة في مقدمته فتح الممالك لطرابلس، وتدميرها وإنشاء مدينة جديدة تحت الاسم نفسه، وكانت هذه المدينة الجديدة محل اهتمام السلطان قلاون، فعمل على تحصينها وتقوية وسائل دفاعاتها.

وكانت نيابة طرابلس من أهم النيابات الشامية، يتبعها من الناحية الإدارية إحدى عشرة ولاية مقسمة إلى قسمين، بالإضافة إلى ست ولايات يتولى أمورها أجناد ينوبون عن نائب طرابلس الذي كان يرتبط مباشرة بالسلطان، وكان تعيين هذا النائب يتم بصدور مرسوم سلطاني شريف يخوله إدارة هذه النيابة من مركزها بـ "دار سعادة"، وكانت صلاحياته تشمل الجوانب السياسية والعسكرية والإدارية.

وقد تعاقب على نيابة طرابلس عدد كبير من الشخصيات البارزة التي كان لها دور كبير في النهوض بطرابلس، والارتقاء بالمستوى الإداري بها، ولهذا استحق من يتولى النيابة أن يكون من "أعيان الكفال" في سلطنة الممالك، وكان نائب طرابلس يجمع بين نيابتي القلعة والمدينة.

ونظراً لأهمية منصب نائب طرابلس الإدارية والعسكرية، فقد تنافس عدد كبير من كبار الممالك على الفوز به، وكان التقليد الإداري يحدد حركات النائب في أثناء مزاويلته لعمله أو خلال الجولات التي كان يقوم بها في الشوارع، وعلاقته بالسلطان.

وإلى جانب نائب طرابلس كان هناك عدد كبير من الوظائف الإدارية، هي: المهندارية وشد الدواوين وشد الخاص وشد مراكز البريد وشد الميناء، إلى جانب نائب الجيش أو الأتابك الذي كان يعين بموجب مرسوم سلطان شريف.

وتشير المؤلفة إلى أن الخدمات الناتجة عن هذه الوظائف، كانت تنعكس بشكل سريع وفعال على الوضع الاجتماعي في طرابلس؛ مما كان له أكبر الأثر في استقرار الأوضاع فيها، كما أعطى تنوع هذه الوظائف الديوانية والعسكرية والمدينة، الهيكل الإداري طابعاً تكاملياً، انسجم مع تطلعات أهل طرابلس.

ثم تنتقل الدكتورة الحجي إلى الحديث عن روك طرابلس (التقسيم

الإداري لنيابة طرابلس سنة 717هـ / 1317م) الذي صدرت أوامر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بتنفيذه، وأشرف عليه القاضي شرف الدين يعقوب بن عبدالكريم، وكيف وفر هذا الروك إقطاعات ستة أمراء طبلخانة، وثلاث إقطاعات أمراء عشرات. وقد ورد في هذا الروك بعض الأمور المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في طرابلس، يأتي في مقدمتها إلغاء عدد كبير من الضرائب مثل ضرائب الأفراح، وضرائب السجون، وضريبة سجن الأقباص، وحق الديوان وضرائب الإنتاج الجديد في إقطاعات الأمراء وهبة البيادر وغيرها. وكان لهذا الروك أثره في الاستقرار والأمان الذي ساد البلاد في عصر سلطنة المماليك على أيام الناصر محمد بن قلاوون، فعم السلام، وانتعش الاقتصاد، وازدهرت التجارة، وعمرت الأسواق، وأقيمت المؤسسات الدينية والاجتماعية والعلمية.

وبعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون شهدت بلاد الشام الكثير من حركات التمرد، التي كانت تسعى لإسقاط السلطان والاستيلاء على الحكم، إلا أن أهل طرابلس لم يسمحوا للسلطان أن يتخذ من مدينتهم أداة للردع ضد هؤلاء المتمردين، كما لم يسمحوا للمتمردين وأصحاب الفتن باستخدام المدينة وسيلة لتحقيق أهدافهم.

ثم تنتقل المؤلفة إلى دور طرابلس في النشاط الحربي والجهاد الإسلامي ضد الصليبيين، واشتراك أمرائها سنة 697هـ / 1297م في فتح مدن أرمينيا الصغرى: سيس وملطية ومرعش وتل حمدون وغيرها، بقيادة نائب طرابلس، إلى جانب تأمين الحدود الشمالية والشمالية الشرقية للسلطنة ضد هجمات العربان والتركمان.

أما عن الأهمية القضائية والعلمية لطرابلس في هذا العصر، فقد برز فيها عدد من القضاة والعلماء، وساعد على ظهور هذه الطبقة من القضاة، أن النظام القضائي في نيابة طرابلس كان امتداداً للنظام القضائي المعمول به في القاهرة عاصمة الدولة، ومن ثم جاء تنافس الفقهاء الأربعة (المالكي والحنفي والشافعي والحنبلي) في عملهم عاملاً مهماً في إقبال طلبة العلم على مجالسهم والمشاركة

في حلقات النقاش، إلى جانب الإكثار من إنشاء المؤسسات الدينية والعلمية، مثل الجوامع والمدارس والأربطة.

بهذا العرض لكتاب "دراسات في التاريخ الحضاري لسلطنة المماليك" تأليف الدكتورة حياة ناصر الحجبي نخلص إلى ما يأتي:

- 1 - يشتمل الكتاب على ثلاثة أبحاث تدور حول التاريخ الحضاري لدولة المماليك؛ الأول بعنوان "بعض الأبعاد الاقتصادية لسلطنة المماليك" ويقع في 72 صفحة، والثاني بعنوان "بعض ملامح الأحوال الداخلية في عهد السلطان قايتباي 872-901هـ، / 1468-1496م" دراسة وثائقية ويقع في 108 صفحات، والثالث بعنوان "الوضع الإداري لطرابلس في العصر المملوكي 658-923هـ / 1260-1517م - دراسة وثائقية" ويقع في 133 صفحة.
 - 2 - استقت المؤلفة مادتها العلمية في البحوث الثلاثة التي تضمنها الكتاب من الوثائق المعاصرة والمصادر الأصلية؛ فجاءت البحوث كلها من قبيل الدراسات الوثائقية لبعض الجوانب الحضارية في العصر المملوكي.
 - 3 - طرحت المؤلفة الكثير من القضايا التي تضمنتها البحوث، على بساط البحث وناقشتها، وتوصلت إلى نتائج جديدة تستحق الإشادة.
 - 4 - حرصت المؤلفة على أن تزود كل بحث بعدد كبير من الخرائط والصور، التي أفادت البحث والمادة العلمية فائدة كبرى.
- وفي النهاية، فإن كتاب "دراسات في التاريخ الحضاري لسلطنة المماليك" يمثل إضافة جديدة ومهمة للمكتبة التاريخية العربية عن العصر المملوكي.